# علاقة الضريبة بالاستثمار في التحليل الاقتصادي

*الدكتور: بن عبد الفتاح دحمان*
*أستاذ محاضر جامعة أدرار*

**تقديم:**

تمثل الضريبة أحد أدوات التدخل الحكومي في ميدان النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعد من أدوات الدولة السيادية في الميادين المذكورة أعلاه.
فالضريبة: هي فرضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[1]

للاستثمار عدة مفاهيم وعدة مجالات ومعايير للتفرقة بين أنواع الاستثمارات المختلفة. إلا أنه يمكن في هذه الدراسة أن نعتمد الاستثمار على أنه التوظيف المنتج لرأس المال، فهو توجيه للمدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية.[2]

**التأثير الضريبي على المعروض الإنتاجي (الاستثمار) من منظور جزئي:**

عند فرض ضريبة على الانتاج مقدارها t فإن دالة الطلب تبقى على حالها، بينما دالة العرض تتغير بانسحاب منحنى العرض نحو اليسار نتيجة ارتفاع مستوى تكاليف الانتاج، ليصبح السعر الذي يحصل عليه المنتج بعد فرض الضريبة أقل من سعر السوق بمقدار الضريبة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الكمية المعروضة إذ السعر الجديد يصبح $P^T=P-t$.

**توزيع العبء الضريبي:**

**إن المنتج هو الذي من يوصل الضريبة إلى الحكومة. إلا أنها توزع عادة بين المنتج والمستهلك. فعلى أي أساس يتوزع العبء الضريبي بين المنتج والمستهلك؟**

هناك الضريبة النوعية (المقطوعة)؛ وهي التي تأخذ مبلغاً محدداً يفرض على سعر السلعة المباعة؛ أي فرض مبلغ معين على كل وحدة منتجة مثل 02 دينار ضريبة على كل وحدة منتجة. لتأخذ دالة العرض بعد فرض الضريبة الشكل التالي: $P-t=c+dQ$.

وهناك الضريبة النسبية (القيمية) التي تفرض كنسبة على سعر البيع الوحدوي لتأخذ دالة العرض الشكل التالي: $P-rP=c+dQ$ حيث r تعبر عن نسبة الضريبة؛ أي:
$P^r=P-rP$.[3]

---

1 عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة –مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام- (بيروت، دار النهضة العربية،1992)، ص: 151.
2 راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، (مكتبة النهضة المصرية لأصحابها حسن محمد وأولاده، الطبعة الثانية، 1986-1987م) ص:41.

ننطلق من دالة الطلب التالية: P=a-bQ
إذا كانت دالة العرض قبل فرض الضريبة على النحو التالي:P=c+dQ
فإنها تصبح بعد فرض ضريبة نوعية على النحو التالي:P-t=c+dQ
أما الكمية التوازنية قبل فرض الضريبة فهي: $Q = \frac{a-c}{b+d}$

أما بعد فرض الضريبة النوعية فالوضع التوازني هو: $Q_T = \frac{a-c-t}{b+d}$

إذ نلاحظ أن: $Q_T<Q$. أي أن الضريبة تخفض الكميات المباعة.
يمكن التعرف على كيفية توزيع العبء الضريبي الناتج عن الضريبة النوعية بين المنتج والمستهلك بناء على ايجاد الايراد الضريبي واشتقاقه للحصول على معدل الضريبة الكفيلة بتعظيم الايراد، أي:

$$T = tQ = t\frac{a-c-t}{b+d} = \frac{at-ct-t^2}{b+d}$$

$$\frac{\partial T}{\partial t} = \frac{a-c-2t}{b+d} = 0 \Rightarrow a-c-2t=0 \Rightarrow t = \frac{a-c}{2}$$

وعليه يكون السعر التوازني قبل فرض الضريبة هو: $P = a - b\left[\frac{a-c}{b+d}\right] = \frac{ad+bc}{b+d}$

والسعر التوازني بعد فرض الضريبة النوعية هو:

$$P_T = a - b\left[\frac{a-c-t}{b+d}\right] = \frac{ad+bc}{b+d} + \frac{tb}{b+d}$$

إذن: $P_T - P = \frac{tb}{b+d}$

أي أن المشتري يدفع قبل فرض الضريبة السعر P بينما يدفع بعد فرض الضريبة النوعية السعر $P_T$؛ بمعنى أن ما يتحمله المشتري من الضريبة يساوي: $\frac{tb}{b+d}$.

أما ما يتحمله المنتج كعبء ضريبي فيساوي: $t - \frac{tb}{b+d} = \frac{td}{b+d}$

وعليه فالضريبة تؤدي إلى رفع السعر التوازني بقيمة أقل من مقدار الضريبة المفروضة.

**استنتاج:**

*إذا كان: $e_d>e_s$ فالعبء الأكبر من الضريبة يتحمله المنتج.
*إذا كان: $e_d<e_s$ فالعبء الأكبر من الضريبة يتحمله المستهلك.
*سعر التوازن بعد فرض الضريبة يمكن أن يساوي P+t في حالتين: $e_d=0$ (منحنى الطلب يكون عمودياً)، $e_s=\infty$ (منحنى العرض يكون عمودياً).

---

3 لا تؤثر الضريبة القيمية على شرط التوازن باعتبارها نفقة ثابتة، بينما تؤثر الضريبة النوعية على شرط التوازن لأنها تُفرض بمعدل ثابت على كل وحدة منتجة.

وعليه فالمستثمر يسعى إلى الاستثمار في النشاطات الاقتصادية التي ينخفض فيها العبء الضريبي الذي يتحمله، فنجده يقتنص الفرص الاستثمارية التي تتميز بمرونة عرض مرتفعة مقابل مرونة طلب منخفضة هذا من جهة من جهة أخرى نجد المستثمر يوظف أمواله حيث يجد الأمن الاقتصادي حيث ينخفض معدل مزاحمة الحكومة للنشاط الخاص سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

**رؤية رواد إدارة العرض للتأثير الضريبي على النشاط الاقتصادي:**

يرى رواد إدارة العرض الكلي[4] على أن خفض معدلات الضرائب يعمل على زيادة العرض الكلي؛ في حين أن فائض الموازنة يعمل على تقييد الطلب، وعليه فتنفيذ هذه السياسة يتطلب من الحكومة العمل على خفض الإنفاق الحكومي وعدم إحداث تغير نسبي كبير في الإيرادات الضريبية نتيجة لتخفيض المعدلات الضريبية الحدية.

إن إمكانية تطبيق هذه السياسة تعد محل خلاف وجدل بين الاقتصاديين، فالذين يعتقدون في أهمية الآثار الناتجة على الأسعار النسبية على هيكل الحوافز؛ يرون أن خفض معدلات الضريبة يؤدي إلى تنمية القاعدة الضريبية ودفع عملية النمو الاقتصادي. وعلى ذلك، فإن المعدلات المنخفضة للضريبة لن تؤدي إلى خفض كبير في الإيرادات الضريبية في الأجل الطويل على الأقل.

أما أتباع كينز؛ فيعارضون هذا الرأي، ولا يعتقدون أن المعدلات المنخفضة للضرائب سوف تؤثر بشدة على العرض الكلي، وعلى ذلك فيرون أن إحداث خفض كبير في الضريبة سوف يؤدي إلى انخفاض كبير في الإيرادات الضريبية وعجز ضخم في الموازنة العامة مما يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم.[5] كما نجد أن "ما بعد الكينزيين" يشعرون أن سياسات إدارة الطلب الكلي وحدها غير كافية، ويجب أن تُدَعم بسياسات التخطيط والسياسات الدخلية.[6]

لقد شرح Arthur Laffer الفكرة التي فحواها أن حدوث تغير ما في معدلات الضريبة لن يؤدي إلى تغير بنفس النسبة في الإيرادات الضريبية.[7] إذ أكد على أن زيادة معدلات الضريبة قد تؤدي أحياناً إلى انخفاض الإيرادات الضريبية. وعلى هذا نجد المنحنى الذي يشرح هذه الفكرة يسمى بـ "منحنى لافر"، الذي يأخذ الشكل أدناه:[8]

---

4 من بين رواد إدارة العرض نجد الاقتصادي لافر.

5 جيمس جوار تيني & ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي –الاختيار العام والخاص- (ترجمة وتعريب: عبد الفتاح عبد الرحمن &عبد العظيم محمد، الرياض: دار المريخ للنشر،1999م)، ص ص: 343-344

6 سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية، (الكويت، 1994م)، ص:768

7 Jean Paul Thomas, Les Politiques économiques au xxéme siècle, (Paris, Armand Colin éditeur, Deuxième édition, 1994), PP: 88 - 89

8 Lionel Stoleru,L'Ambition Internationale,(Paris, éditions du seuil,Octobre1987),P:32

الشكل رقم 01/01: منحنى Laffer

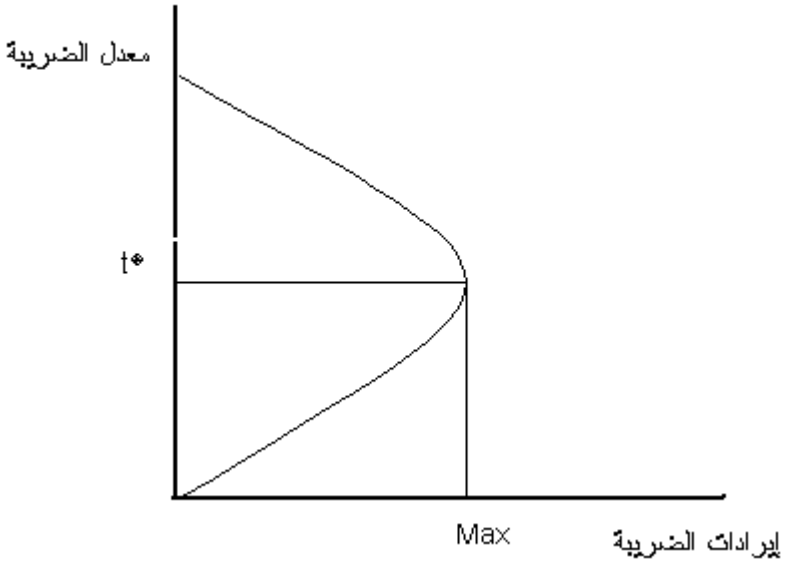


فالمنحنى أعلاه يبين أنه إذا كان هناك نشاطاً يُدر دخلاً خاضعاً للضريبة فتكون حينئذٍ قيمة الإيرادات الضريبية معدومة؛ إذا كان معدل الضريبة يساوي الصفر، أو الدخل معدوماً (وهذان الاحتمالان حتى وإن كانا بعيدان عن الواقع إلا أنهما يساعدان على التحليل).

كما تكون الإيرادات الضريبية معدومة حين يبلغ معدل الضريبة 100%، وهذا يوحي أن الأفراد سيكون موقفهم الابتعاد عن هذا النشاط والانصراف عنه مما يجعل الإيراد الضريبي صفراً؛ إذ أن مِثل هذا المعدل الضريبي يقضي على كل دخل خاضع لذاك المعدل الضريبي، وسوف يصل الإنتاج في النشاط الخاضع لهذه الضريبة إلى الصفر، وبدون الإنتاج فإن الإيرادات الضريبية تصل إلى الصفر كذلك.[9]

في حين أن ما بين حدي معدلات الضريبة؛ أي ما بين معدل الضريبة المساوي للصفر ومعدل الضريبة المساوي للمائة يأخذ المنحنى شكل حرف U مقلوباً مشيراً إلى أن الإيرادات الضريبية ترتفع عندما تزيد معدلات الضريبة حتى يصل المعدل الضريبي إلى t* ثم تأخذ الإيرادات الضريبية في الانخفاض بعد هذا المعدل. وفي المسافة من صفر إلى t؛ فإن أثر الزيادة في معدلات الضريبة لا يؤدي إلى غياب الحافز الاستثماري، ومن t إلى 100%؛ يصبح العكس هو الصحيح. ومن ثم فإنه عند معدلات ضريبية أكبر من t فإن زيادة معدل الضريبة تُخفض بالفعل من الإيرادات الضريبية، وهي تدل على أن الأسلوب المناسب لزيادة الإيرادات الضريبية هو تخفيض معدلات الضريبة.

يمكن أن ننطلق من العلاقة التالية: $T = tQ_r$

إن تعظيم $T$ التي تمثل الإيرادات الضريبية حسب العلاقة أعلاه يتطلب تعظيم (زيادة) الجداء $tQ_r$ إلا أن نصيحة اقتصاديي العرض تنص على وجوب تخفيض معدلات الضريبة $t$ لزيادة الإيرادات الضريبية $T$ وهذا لا يتأتى إلا بارتفاع $Q_r$ التي تمثل الوعاء الضريبة المتمثل

9 جيمس جوارتيني& ريجارد استروب، مرجع سابق، ص: 152

في الإنتاج الحقيقي ذي المنشأ الاستثماري؛ وكأن رواد العرض يقرون بالعلاقة العكسية بين الاستثمار والاقتطاع الضريبي.

**موقف ابن خلدون من علاقة الاقتطاع الضريبي بالنشاط الاقتصادي:**

يورد عبد الرحمان بن خلدون ( 1332م-1406م ) في مقدمته في فصل إذ يقول:

***"وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطواْ للعمل ورغبواْ فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد لحصول الاغتباط بقلة المغرم وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها."*** [10]

فابن خلدون يركز على أن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على الأعوان الاقتصاديين، ليتحقق الانبساط والارتياح للاستثمار ولممارسة النشاط الاقتصادي نتيجة المقدار المنفعي المتحقق من العملية الاستثمارية، إذ يقول في موضع آخر:

***" ... ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً ... ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم ... إنما ثَبَتَ على الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثيرٌ من الأيدي عن الاعتمار جملةً فتنقبض جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها ... فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبالَ ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها وإذا فهمتَ ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن فبذلك تنشط النفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه والله سبحانه وتعالى مالك الأمور كلها وبيده ملكوت كل شيء."*** [11]

فابن خلدون يقرر أن نهاية الدولة وبالتالي نهاية النشاط الاقتصادي إنما يكون بالتخفيض الضريبي قدر الإمكان، ليتحقق توسعاً على مستوى الوعاء الضريبي وبالتالي الوعاء الاستثماري.

**خاتمة:**

حقيقة أن الفكر الاقتصادي يُقر بدور التحفيز الضريبي للاستثمارات؛ إلا أن هذا يتوقف إلى حد كبير على مدى مرونة الطلب الاستثماري إلى معدل الاقتطاع الضريبي، ذلك أن الطلب الاستثماري تحكمه عدة متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية تحت مفهوم عوامل استقرار المناخ الاستثماري.

---

10 ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (بيروت-لبنان، دار القلم، الطبعة الخامسة، 1984م)، ص:279

11 ابن خلدون، نفس المرجع، ص ص:279 - 280